تحليل اثر الشمول المالي في تعزيز نشاط القطاع المصرفي العراقي للمدة 2017-2024

أ.د. طاهر ريسان دخيل أ.م.د. كرار حاتم عطية

قسم الاحـــــصاء قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة القـــــادسية/ كلية الادارة والاقـــــتصاد

تأريخ أستلام البحث: ٢٠٢٥/١١/١٠ تأريخ موافقة النشر: ٢٠٢٥/١١/٢٥

المستخلص

تتمثل اهمية الشـمول المالي في دعم التنمية الاقتصـادية، إذ اصـبح الشـمول المالي غاية تسـعى البنوك المركزية لتحقيقها، ومن ثم تعزيز نشـاط القطاع المصـرفي من خلال زيادة عدد الخدمات المصـرفية وزيادة عدد مستخدمي هذه الخدمات باقل تكلفة ممكنه، ويهدف البحث إلى قياس اثر مؤشـرات الشـمول المالي في تعزيز نشـاط القطاع المصـرفي العراقي، ولتحقيق هدف البحث تم اســتخدام بيانات ســنوية للقطاع المصـــرفي العراقي للمدة (2017-2024)، وتم صـياغة مشـكلة البحث التي تشـير إلى التسـاؤل الاتي (هل تؤثر مؤشـرات الشـمول المالي في تعزيز نشـاط القطاع المصـرفي العراقي؟) ولاختبار فرضـية البحث تم اسـتخدام برنامج Eviews لقياس اثر المتغير المسـتقل (الشـمول المالي) متمثلاً في مؤشـراته (الكثافة المصـرفية، والانتشـار المصـرفي، وانتشـار أجهزة الصـراف الالي) في المتغير التابع (تعزيز نشــاط القطاع المصــرفي) متمثلاً في مؤشــراته (اجمالي حجم الودائع، واجمالي حجم القروض)، وقد توصـل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها (وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصـائية بين مؤشـرات الشـمول المالي (X3،X2،X1) ومؤشرات تعزيز نشاط القطاع المصرفي العراقي (Y1, Y2)عند مستوى دلالة (0.05)، ويوصـي البحث الحالي بضرورة توفير البنية التحتية المصرفية الالكترونية، وزيادة الوعي المصرفي لدى افراد المجتمع كافة، لا سـيما الذين يعانون من الاسـتبعاد المالي، فضـلاً عن زيادة عدد الفروع المصـرفية، وزيادة اجهزة الصـراف الالي ATM بهدف زيادة الودائع المصرفية، ومن ثم منح المزيد من الائتمان المصـرفي وصـولاً لتطوير القطاع المصـرفي العراقي .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، تنشيط القطاع المصرفي العراقي.

المقدمة:

حظي الشـمول المالي باهتمام المؤسـسـات المالية العالمية وعلى رأسـها صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا سيما بعد الازمة المالية العالمية 2008، واصبحت مؤشرات الشمول المالي في ظل التحول الرقمي المتسارع ركيزة اساسية في تطوير القطاع المصـرفي، لا سيما وان الشمول المالي من ضـمن الاهداف الاستراتيجية للبنوك المركزية لما له من دور في نشـــر الخدمات المصـــرفية واهمها (الائتمان والايداع) بســـهولة وامان، وعلى الرغم من توجه المؤسـسـات المالية العالمية نحو تحقيق اعلى مسـتويات الشـمول المالي الا انه يوجد تفاوت واضـح وكبير بين البلدان

على مستوى العالم، والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى اختلاف نوع الخدمات المصرفية والوسائل الالكترونية المستخدمة والبنى التحتية المصرفية على مستوى القطاعات المصرفية في العالم، ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى سد فجوة بحثية واضحة اذ ان موضوع الشمول المالي حديث نسبياً والدراسات عنه قليلة لا سيما في البيئة العراقية، كما ان البحث سيساعد في توضيح كيف يمكن لتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف (فتح حسابات، استخدام البطاقات، الخدمات الرقمية، ...الخ) أن ينعكس على زيادة حجم الودائع والاقراض والكفاءة المصرفية.

2 المنهجية العلمية للبحث

1.2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود الكثير من الافراد المستبعدين مالياً، فضلاً عن ذلك فان القطاع المصرفي العراقي يعاني من صعوبة استعمال الادوات المالية الحديثة (مؤشرات الشمول المالي) وذلك لمحدودية قدرة القطاع المصرفي على استيعاب هذه الادوات وصعوبة استقطاب الافراد المستبعدين مالياً من اجل تقديم الخدمات المالية والمصرفية اليهم بسهولة وبتكلفة منخفضة، ويمكن تأطير مشكلة البحث في صيغة السؤال الآتي: (ما هو مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي في تنشيط القطاع المصرفي العراقي؟)

2,2 أهمية البحث

اثراء المعرفة حول العلاقة بين الشمول المالي والنظام المصرفي، اذ يساعد في فهم الالية التي من خلالها يمكن لتوسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف من تعزيز تنشيط القطاع المصرفي العراقي، كما تستمد اهمية البحث من أهمية متغيراته المتمثلة في مؤشرات الشمول المالي، اذ تبرز اهمية الكثافة المصرفية عندما يكون عدد السكان قليل فان ذلك سوف يؤدي الى ايصال الخدمات بسهولة وباقل تكلفة بالاعتماد على الانتشار المصرفي من خلال زيادة عدد الفروع المصرفية واجهزة الصراف الالي ATM، فضلاً عن تنشيط القطاع المصرفي وتوضيح العلاقة بينهما، لا سيما ان الشمول المالي من اهم الاهداف الاستراتيجية المالية للدولة العراقية لما له من اثر واضح وكبير في حجم التوظيف والتمكين المالي وصولاً الى تطوير القطاع المصرفي العراقي.

3.2 أهداف البحث

يهدف البحث إلى قياس العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل (الشمول المالي) ومؤشرات المتغير التابع (تنشيط القطاع المصرفي العراقي)، وبيان مستوى الشمول المالي لدى المؤسسات المالية والمصرفية، وبيان الصعوبات التي تواجه التوسع في تحقيق الشمول المالي ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لها, ويمكن صياغة اهداف البحث بشكل اكثر تفصيلاً في الاتي: (قياس مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات تنشيط القطاع المصرفي العراقي، ومن ثم التعرف على اثر مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي .

4.2 فرضية البحث

تتمثل فرضية العدم الرئيسية للبحث (H0) في الاتي **(عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتنشيط القطاع المصرفي العراقي عند مستوى دلالة (0.05))** .

الفرضية الرئيسة البديلة (H1): **(وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي وتنشيط القطاع المصرفي العراقي عند مستوى دلالة (0.05))** .

ويشتق منها مجموعة من الفرضيات الفرعية وكالاتي:

فرضية العدم الفرعية الاولى: عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي واجمالي حجم الودائع عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية البديلة الاولى: وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي واجمالي حجم الودائع عند مستوى دلالة (0.05).

فرضية العدم الفرعية الثانية: عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي واجمالي حجم الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية البديلة الثانية: وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي واجمالي حجم الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة (0.05).

5.2 مجتمع ومدة البحث

تمثل مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي اما مدة البحث فقد كانت للمدة (2017-2024)، اذ توثق المدة الزمنية للبحث فترة تحول مالي مهمة في تاريخ الاقتصاد العراقي، وتحدي كبير واجه القطاع المصرفي تمثل في ازمة كوفيد 19، وتم جمع البيانات من تقارير البنك المركزي العراقي لأعوام متفرقة، فضلاً عن تقارير البنك الدولي.

6.2 مصادر البحث

تم الاعتماد على المصادر العربية في الجانب النظري، فضلاً عن المصادر الاجنبية، وفيما يتعلق بالجانب التحليلي فقد تم الاستعانة بتقارير البنك المركزي خلال مدة البحث، ومن ثم الحصول على نتائج البحث باستخدام برنامجي (Excel) و (Eviews)، ويعرض الجدول (1) مؤشرات المتغير المستقل (الشمول المالي) ومؤشرات المتغير التابع (القطاع المصرفي العراقي).

الجدول (1) مؤشرات قياس الشمول المالي (المتغير المستقل) وتنشيط القطاع المصرفي (المتغير التابع)

ت	مؤشرات الشمول المالي (المتغير المستقل)	تنشيط القطاع المصرفي (المتغير التابع)
1	الكثافة المصرفية = عدد السكان/ عدد فروع المصارف	اجمالي الودائع المصرفية
2	الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان	اجمالي الائتمان المصرفي
3	انتشار ال ATM لكل 1000 كم عدد السكان / ATM /1000	

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي لعام 2025.

3 الجانب النظري للبحث

1.3 الشمول المالي: مفهومه واهميته واهدافه

يقصد بالشمول المالي ايصال الخدمات المالية والمصرفية إلى اكبر عدد ممكن من الأفراد، والمؤسسات، لا سيما فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار الخدمات المالية الملائمة وبتكاليف منخفضة ، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف وقد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم (معوض وعلم الدين ، 2021 : 6).

ويهدف الشمول المالي الى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد والأسر أو المؤسسات بصرف النظر عن مستوى الدخل على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياة الفقراء في العالم والذين يعيشون ويعملون في نطاق ضيق وليس لديهم المعرفة الكافية حول التطورات الحاصلة في النظام المصرفي المبتكر وليس لديهم حساب ادخار(Kunt & Klapper, 2012)، أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال ولذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، لأنه يسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الرقمي منها (Lenka & Barik, 2018: 406).

ويعرف الاستبعاد المالي بانه (صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية عند الحاجة اليها) وعلى العكس من ذلك الشمول المالي (Ozili, 2021:3)، والذي تم الاتفاق عليه بشكل كامل لذا جاء تعريفه واضح لا اختلاف فيه، اذ تم تعريفه من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنه ((مدى قدرة الشخص الطبيعي والمعنوي على الاستفادة من الخدمات المصرفية ومن امثلتها الايداع والاقراض والتأمين والتحويلات، بجودة عالية وبطريقة مستدامة في اطار قانوني مناسب)) (عبد الله,15:2016)، كما عرفه البنك الدولي على انه امكانية الوصول في الوقت المناسب الى الخدمات المالية والمصرفية جميعها وبتكلفة تناسب امكانياتهم واحتياجاتهم (Demirguc et.al, 2017: 2).

ويعتمد تحقيق الشمول المالي على توافر شرطين اولهما تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية لتسهيل عملية الوصول اليها، اما الشرط الثاني فيتمثل في توسيع قاعدة الخدمات المصرفية سواء الاساسية ام الثانوية (Nkuna et al,2018:813)، وعلى الرغم من توافر الخدمات المصرفية وسهولة الوصول اليها في بعض الاحيان، الا ان ضعف الشمول المالي قد يكون بسبب عوامل ثقافية وأيديولوجية تتعلق بنظره الفرد او المجتمع لطبيعة هذه الخدمات (Ozili, 2021:3)، ونظراً لدور الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية، لذا اصبح الشمول المالي غاية تسعى البنوك المركزية لتحقيقها، ومن ثم تنشيط القطاع المصرفي من خلال زيادة عدد الخدمات المصرفية وزيادة عدد مستخدمي هذه الخدمات (Khan et al, 2022:2) (Pandey et al, 2022:6)،ويهدف الشمول المالي في الاساس الى الحد من الفقر من خلال توسيع قاعدة الخدمات المالية والمصرفية، ومن ثم تمكين الافراد من الوصول لهذه الخدمات، لا سيما ذوي الدخول المنخفضة لتحسين ظروفهم المعيشية، واخيراً تشجيع عملية المنافسة في القطاع المصرفي (Fungacova & Weill, 2015: 196)(Nguyen & Du, 2022:2).

ومن الجدير بالذكر ان المعني بتوفير او تحقيق الشمول المالي هي البنوك المركزية من خلال قدرتها على تنظيم التعاملات المالية وتوفير الخدمات المصرفية، لا سيما الالكترونية، والرقابة عليها لتقليل المخاطر الناجمة عنها، ولكي تضمن البنوك المركزية تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي لا بد لها ان تشجع المصارف والمؤسسات المالية على التنافس في تقديم المزيد من الخدمات المصرفية، ومن ثم خفض الرسوم والعمولات للخدمات المصرفية، لا سيما الاساسية (Tissot & Gadanecz, 2017: 3) (الفتلاوي,53:2019) (البكل,163:2022).

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف الشمول المالي بانه مدى قدرة القطاع المصرفي على ايصال الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة إلى جميع افراد المجتمع لا سيما المستبعدين مالياً، بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب.

يواجه الشمول المالي الكثير من التحديات من ابرزها وجود الاستبعاد المالي (العديد من افراد المجتمع لا تتعامل مع المصارف)، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية مما يجعلها بعيدة المنال لأغلب افراد المجتمع (ذوي الدخل المنخفض) ووجود العقبات القانونية والتنظيمية، وعدم تطوير الخدمات المصرفية والضعف الواضح في الادوات المالية التكنلوجية (Schubert, 2019:11)

ويعمل البنك المركزي العراقي على تحقيق مستوى عال من الشمول المالي من خلال تبني مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي انطلقت عام 2015، والتي كان لها الدور البارز في ازدياد عدد المتعاملين مع المصارف، ومن ثم زيادة حجم الودائع والقروض، ومن ضمن اجراءات البنك المركزي في دعم الشمول المالي اطلاق مشروع توطين رواتب موظفي الدولة العراقية في العام 2016، واخيراً التعاون مع وزارة التخطيط وصندوق النقد العربي للاستفادة من الخبرات لدى البلدان العربية من اجل تطوير وابتكار الخدمات المصرفية وجذب اكبر عدد ممكن من الزبائن للتعامل مع القطاع المصرفي (البنك المركزي العراقي,143:2021)

ويمكن قياس الشمول المالي من خلال العديد من مؤشرات القياس واهمها والكثافة المصرفية التي تقاس من خلال قسمة عدد السكان على عدد فروع المصارف، وبالعكس لمؤشر الانتشار المصرفي الذي يقاس من خلال قسمة عدد فروع

المصارف على عدد السكان، وانتشار أجهزة الصراف الالي (ATM) والذي يقاس من خلال قسمة عدد السكان على (1000) كم.

2-3 تنشيط القطاع المصرفي العراقي

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي الذي يعد اعلى جهة مسؤولة عن القطاع المصرفي، ومن ثم تأتي المصارف العامة والخاصة، ومن ثم المؤسسات المالية والمصرفية، وقد مر الجهاز المصرفي العراقي بمراحل انتقالية مهمة، لا سيما بعد عام 2003 اذ ان الفترة ما قبلها تميزت بضعف الخدمات المصرفية (الائتمان والايداع)، وقله الاعتماد على الوسائل التكنولوجيا، فضلاً عن ضعف الوعي المصرفي، وامتلاك اغلب المصارف من قبل العائلات، ووجود نقص حاد في المؤسسات المالية والمصرفية ومن امثلتها شركات التأمين وغيرها، واخيراً ضعف الانظمة والتعليمات والقوانين المصرفية (جاسم،2022: 56)

اما الفترة بعد عام 2003 فقد اتسمت بالتحول الرقمي التدريجي وزيادة الاستثمارات مع إصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 مما انعكس بالإيجاب على الانشطة المصرفية، لا سيما ارتفاع عدد المصارف الخاصة، وعمل البنك المركزي العراقي في عام 2006 على انشاء عرفة المقاصة الالية النقدية بسبب زيادة التعاملات المصرفية وزيادة حجم رؤوس اموالها وارتفاع حجم القروض والودائع، ومن ثم في العام 2016 اجاز البنك المركزي العراقي التعامل بمحافظ الهاتف المحمول (اسيا حوالة، والزين كاش) وصولاً إلى زيادة التعاملات بالبطاقات الالكترونية لعام 2017.

وعلى الرغم من التطور الواضح في انشطة التعاملات المصرفية الا ان التعاملات المصرفية لم تصل الى الحدود المقبولة عالمياً، لا سيما ان اجمالي حجم الودائع لدى المصارف التجارية لا يشكل نسبة (6%) من الناتج المحلي الاجمالي، وبالمثل فان نسبة الائتمان النقدي تصل الـ(4%) من الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك فان النسب اعلاه منخفضة قياساً بالنسب العالمية (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي،2022)

ويمكن تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال استخدام مؤشرات الشمول المالي والعمل على زيادتها لا سيما (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، واجهزة الصراف الالي ATM)، مما يزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي، وتحسين مناخ عمل وتطوير النظام المالي.

ومن الجدير بالذكر ان الاهتمام بالخدمات المصرفية الالكترونية ازداد بعد انتشار جائحة كوفيد 19 مما فرض على المتعاملين مع المصارف استخدام وسائل الاتصال كالهاتف المحمول في طلب الخدمات المصرفية، واستخدام الانترنيت للوصول الى الخدمات الالكترونية، وكذلك ساعدت هذه الخدمات في الوصول الى جميع الافراد في مختلف الاماكن وصولاً لتطبيق مفهوم الشمول المالي (المساواة بين الافراد في تقديم الخدمات المصرفية). (جاسم،2022: 56)

ومن اجل تنشيط القطاع المصرفي العراقي لا بد من تدعيم مؤشرات الشمول المالي من خلال تطوير الخدمات المصرفية وتخفيض تكاليفها وتسهيل عملية الوصول اليها وخلق المنافسة ما بين المصارف الخاصة والمؤسسات المالية والمصرفية، وصولاً الى زيادة كفاءة النظام المالي وزيادة الربحية المصرفية (حمدي،2022: 97)

ومن الجدير بالذكر ان القطاع المصرفي العراقي في سعية لتحقيق اهداف الشمول المالي فانه يواجه بعض المخاوف وفي مقدمتها الهجمات الالكترونية التي تصاحب استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية، فضلاً عن الاحتيال المالي، لا سيما سرقة الهوية، وغير ها الكثير ومن اهمها خروقات البيانات الخاصة بالزبائن، وارتفاع المخاطر الائتمانية والتشغيلية (مجيد والمنشد ،2021: 56)

4 - تحليل مؤشرات البحث (الشمول المالي وتنشيط القطاع المصرفي العراقي)

سوف يتم تحليل مؤشرات المتغير المستقل (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، وانتشار أجهزة الصراف الالي)، ومؤشرات المتغير التابع (الودائع المصرفية، والائتمان المصرفي) وكما في الجدول الاتي.

الجدول (2) مؤشرات البحث الشمول المالي وتنشيط القطاع المصرفي

مؤشرات الشمول المالي				مؤشرات تنشيط القطاع المصرفي (ترليون)			
السنوات	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي	انتشار ATM	الودائع المصرفية	نسبة النمو	الائتمان المصرفي	نسبة النمو
2017	44.05	2.27	1.5	67	7.5	37.95	2.1
2018	26.27	3.81	2	76.9	14.7	38.48	1.4
2019	24.88	4.02	2.3	82.1	6.8	42.05	9.3
2020	25.44	3.93	3.1	84.9	3.4	49.81	18.5
2021	25.72	3.89	3.6	96.1	13.2	52.97	6.4
2022	27.25	3.67	5.1	129.1	34.2	60.57	14.36
2023	38.54	2.59	9.2	133.5	3.4	69.56	16.2
2024	38.54	2.59	9.4	127.6	4.2	73.7	4.2

المصدر : 1- تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للمدة (2017-2023)

2- التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي للمدة (2017-2024)

3- الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

يوضح الجدول (2) والشكل (1) وجود تذبذب في مؤشر الكثافة المصرفية اذ حققت اعلى نسبة لها في عام 2017 بواقع (44.05) الف نسمة لكل فرع، اما اقل نسبة فقد تم تحقيقها في عام 2019 بواقع (24.88) الف نسمة لكل فرع، ومن الملاحظ ان النسبة بدأت مرتفعة في عام 2017، ثم انخفضت في الاعوام (2019-2022) ومن ثم عاودت الارتفاع للأعوام (2023 و 2024).

اما مؤشر الانتشار المصرفي فقد حقق اقل نسبة له في عام 2017 بواقع (2.27) ومن ثم ارتفعت في عام 2018 وصولاً إلى اعلى نسبة لها في عام 2019 بواقع (4.02) ومن ثم انخفضت وصولاً لعام 2024 بواقع (2.59) وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض عدد فروع المصارف خلال المدة المذكورة قياساً بما كانت عليه في عام 2019.

اما فيما يتعلق بمؤشر انتشار أجهزة الصراف الالي ATM فقد اتخذ اتجاه عام، أي جاءت بارتفاع مستمر، اذ كانت اقل نسبة لها في عام 2017 بواقع (1.5) وصولاً إلى اعلى نسبة لها في عام 2024 بواقع (9.4).

اما اجمالي حجم الودائع واجمالي حجم الائتمان فقد اتخذت اتجاه عام بزيادة مستمرة، اذ ارتفع اجمالي حجم الودائع المصرفية في عام 2024 لتصل إلى (127) ترليون دينار بعد ان كانت في عام 2017 بواقع (67) ترليون دينار.

اما الائتمان المصرفي فقد حقق اقل مبلغ له في عام 2017 بواقع (37.95) ترليون دينار وصولاً إلى أعلى مبلغ لها في عام 2024 بواقع (73) ترليون دينار.

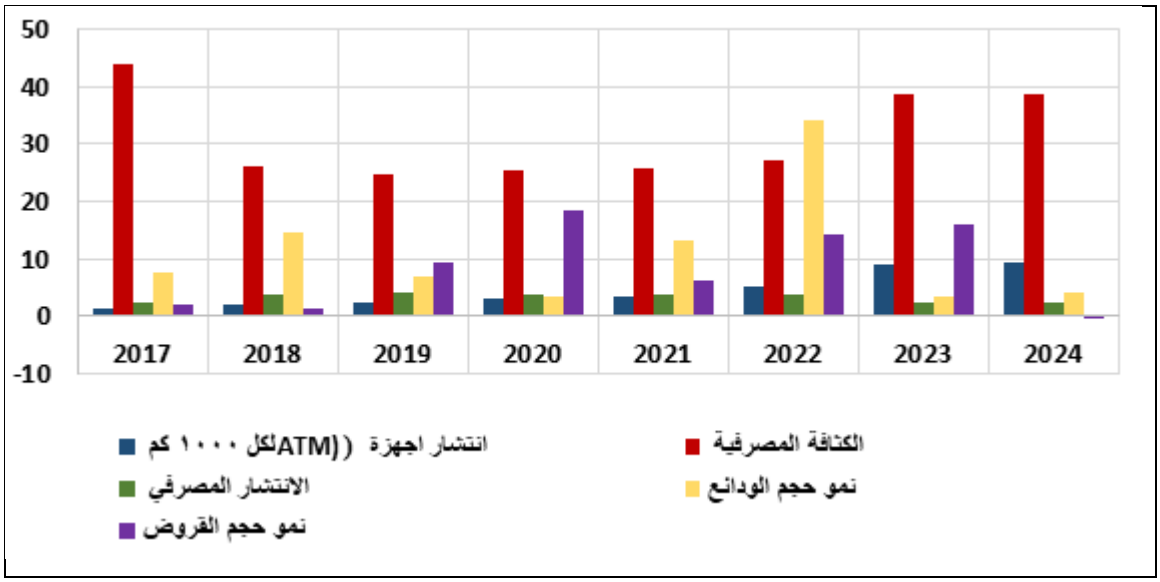

الشكل (1) مؤشرات الشمول المالي وتنشيط القطاع المصرفي للمدة (2017-2024)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

5 – اختبار فرضيات البحث

4 – 1 الإحصاءات العامة لمتغيرات البحث

5 يتضمن الجدول (3) بعض المؤشرات او الإحصاءات العامة لمتغيرات البحث لغرض معرفة وتحديد الخصائص العامة للبيانات المدروسة.

الجدول (3) الإحصاءات العامة لمتغيرات البحث

المؤشر الاحصائي	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي	انتشار ATM	الودائع المصرفية	الائتمان المصرفي
	X1	X2	X3	Y1	Y2
Mean	31.33625	3.346250	4.525000	99.65000	53.13625
Median	26.76000	3.740000	3.350000	90.50000	51.39000
Maximum	44.05000	4.020000	9.400000	133.5000	73.70000
Minimum	24.88000	2.270000	1.500000	67.00000	37.95000
Std. Dev.	7.706982	0.728245	3.146767	26.50089	13.77001
Skewness	0.651612	-0.518979	0.782937	0.253748	0.320932
Kurtosis	1.684076	1.429535	1.991986	1.397570	1.676496
Jarque-Bera	1.143349	1.181239	1.156017	0.941778	0.721217
Probability	0.564579	0.553984	0.561014	0.624447	0.697252

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

ان المؤشرات الإحصائية لمجموعة بيانات الشمول المالي والتنشيط المصرفي تبين وجود توزيع متوازن نسبيا. فمؤشرات الشمول المالي (متوسط الكثافة المصرفية) تشير الى وجود مستوى مقبول من التغطية المصرفية داخل القطاع، اذ بلغ المتوسط قيمة مقدارها 31.34 بانحراف معياري مساوي الى 7.71 وهو ما يبين وجود تفاوت معتدل في توزيع الفروع والخدمات المصرفية ضمن الفترات الزمنية المختلفة. وفيما يتعلق بالانتشار المصرفي فقد بلغ المتوسط له 3.35 بانحراف معياري منخفض نوعا ما اذ بلغت قيمته 0.73، وهو ما يشير إلى استقرار في انتشار الخدمات المصرفية بين الفئات السكانية. أما متغير انتشار أجهزة الصراف الآلي فنلاحظ ان المتوسط له كان مرتفع اذ بلغت قيمته 4.53 إضافة الى ذلك فان الانحراف المعياري الذي بلغت قيمته 3.15 يبين وجود تفاوت مرتفع أيضا في توفر هذه الخدمة وهو ما يشير الى وجود مناطق ذات كثافة عالية في وفير هذه الخدمة بينما مناطق أخرى ذات خدمات محدودة.

ويشير متوسط الودائع المصرفية إلى حجم كبير للمدخرات بلغ 99.65 وتشتت تبينه قيمة الانحراف المعياري المرتفع الذي بلغت قيمته 26.5، وقد يعود السبب في ذلك الى وجود اختلافات في مستويات الدخل والسيولة خلال السنوات المدروسة. وفيما يتعلق بالائتمان المصرفي فقد بلغت قيمة متوسطه 53.14، وهذه القيمة تعكس وجود نشاط جيد في تمويل المشاريع والاقتصاد على الرغم من وجود تفاوت في القيم والذي تعكسه قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 13.77.

كما ان معامل الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) تبين ان اغلب المتغيرات تميل إلى التوزيع الطبيعي مع وجود انحراف موجب في الكثافة المصـرفية وأجهزة الصـراف والودائع وهو ما يبين وجود بعض القيم المرتفعة التي اثرت في قيم المتوسط لكنها لم تغير في التوزيع بشكل عام. كما ان نتائج اختبار جارك - بيرا (Jarque-Bera) المستخدم لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وقيمته الاحتمالية التي كانت مرتفعة وأعلى من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثان وهو 0.05 تبين ان توزيع البيانات هو التوزيع الطبيعي، وهذا الاستنتاج يعزز صحة استخدام الأساليب الإحصائية الاعتيادية لتحليل البيانات قيد البحث.

ان النتائج أعلاه تبين ان مؤشـرات الشـمول المالي والتنشـيط المصـرفي كانت متوازنة بشـكل عام، مع وجود بعض التفاوت في الخدمات المصرفية التي تؤكد على انه ينبغي تعزيز التغطية الخدماتية في المناطق ذات الكثافة المنخفضة لأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الأخرى.

5– 2 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم إجراء اختبار كولمكروف - سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لغرض التحقق من طبيعة توزيع متغيري الودائع المصرفية والائتمان المصرفي، وذلك بهدف التأكد من ملاءمتهما لاستخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية التي تفترض التوزيع الطبيعي للبيانات وضمنت النتائج في الجدول الاتي:

الجدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التابع

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test			
		الودائع المصرفية	الائتمان المصرفي
N		8	8
Normal Parameters[a,b]	Mean	99.6500	53.1363
	Std. Deviation	26.50089	13.77001
Test Statistic		.229	.165
Asymp. Sig. (2-tailed)		.200[c,d]	.200[c,d]
a. Test distribution is Normal.			
b. Calculated from data.			
c. Lilliefors Significance Correction.			

d. This is a lower bound of the true significance.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

تشير قيم إحصاءة الاختبار (Test Statistic) التي بلغت (0.229) للودائع المصرفية و (0.165) للائتمان المصرفي، بقيم احتمالية مساوية الى (0.200) وهي أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05). وهو ما يشير الى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن كلا المتغيرين يتوزعان توزيع طبيعي . ماليا فإن التوزيع الطبيعي لكل من الودائع والائتمان يشير إلى استقرار في أداء الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة، إذ تتغير القيم بمستوى تذبذب معتدل حول المتوسط العام دون وجود صدمات أو تقلبات حادة. وهذا يعكس توازنا في السياسات المصرفية.

5 – 3 تحليل اثر مؤشرات الشمول المالي في الودائع المصرفية y1

يبين الجدول (5) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال برنامج Eviews لغرض قياس أثر ثلاثة متغيرات مستقلة على المتغير التابع المتمثل بالودائع المصرفية (Y1) ، هذه المتغيرات المستقلة هي الكثافة المصرفية (X1) ، والانتشار المصرفي (X2) ، وانتشار أجهزة الصراف الآلي (X3) ، وذلك اعتمادا على بيانات سنوية جمعت للمتغيرات المدروسة وامتدت للفترة (2017–2024).

الجدول (5) نتائج تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي في الودائع المصرفية

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 08/11/25 Time: 17:24
Sample: 2017 2024
Included observations: 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.442720	0.387743	1.141787	0.3053
X2	13.76170	2.849774	4.829051	0.0048
X3	8.775791	1.493354	5.876564	0.0020
		Mean dependent var		99.65000
R-squared	0.869430			

Adjusted R-squared	0.817202	S.D. dependent var	26.50089
S.E. of regression	11.33042	Akaike info criterion	7.972856
Sum squared resid	641.8924	Schwarz criterion	8.002647
Log likelihood	-28.89142	Hannan-Quinn criter.	7.771931
Durbin-Watson stat	1.785888		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

لقد بينت نتائج الجدول أعلاه ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.869 وهذه القيمة تشـــير الى ان نموذج الانحدار المســتخدم اســتطاع ان يفســر ما مقداره 87% من التباين في الودائع المصــرفية، وهي نســبة مرتفعة تعكس قوة النموذج. كذلك نلاحظ ان قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 بلغت 0.817 وهو ما يبين ان النموذج يحتفظ بمســتوى تفسـير مرتفع حتى بعد تعديل عدد المتغيرات. كذلك بلغت قيمة إحصــائية اختبار ديربن–واتســون 1.786، وهذه القيمة قريبة من القيمة التي تدل على عدم وجود مشـــكلة ارتباط ذاتي وهي القيمة (2).كذلك نلاحظ من خلال النتائج ان متغير الكثافة المصـرفية (X1) كان له أثر موجب او طردي على الودائع المصـرفية اذ بلغت قيمة معامله 0.4427 إلا أن هذا الأثر لم يكن معنوي او ليس له دلالة إحصائية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان القيمة الاحتمالية له التي كانت مساوية الى 0.305 وهي اعلى من 5%، ونستنتج من ذلك ان زيادة عدد السكان نسبة إلى عدد الفروع المصرفية وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في الودائع المصرفية. وفيما يتعلق بالانتشار المصرفي (X2) فكان له معامل أثر موجب وطردي بلغت قيمته 13.7617 وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث كانت القيمة الاحتمالية له مساوية الى 0.0048، وهو ما يشير إلى أن التوسع في تغطية الخدمات المصرفية التقليدية يسهم بشكل كبير في تعزيز حجم الودائع المصـرفية. اما انتشـار أجهزة الصـراف الآلي (X3) فقد كان أثره موجب وطردي أيضـا بقيمة معامل مســاوية الى 8.7758 وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.002 وهي اقل من مســتوى الدلالة 5%، وهذه النتيجة تشير الى أهمية البنية التحتية التقنية في تسـهيل التعاملات وجذب العملاء للاحتفاظ بأموالهم داخل النظام المصـرفي .لقد تم رسـم الشـكل البياني (2) لغرض مقارنة القيم الفعلية او الحقيقية (Actual) مع القيم المقدّرة (Fitted) إضافة الى قيم الأخطاء او البواقي (Residuals) حيث بين الشكل أن النموذج المستخدم قد حقق ملاءمة جيدة للبيانات، حيث كان هناك تقارب بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة كما يشير الشكل إلى أن الأخطاء كانت صـغيرة، باسـتثناء سـنة 2022 التي شـهدت قفزة واضـحة، وهو ربما يشـير الى وجود عوامل اقتصـادية او مالية لم

يستطع النموذج تحديدها. وبعد سنة 2022 يتضح ان البواقي قد عادت إلى نطاقها الطبيعي وهو ما يشير الى تحسن دقة التقدير واستقرار العوامل المؤثرة.

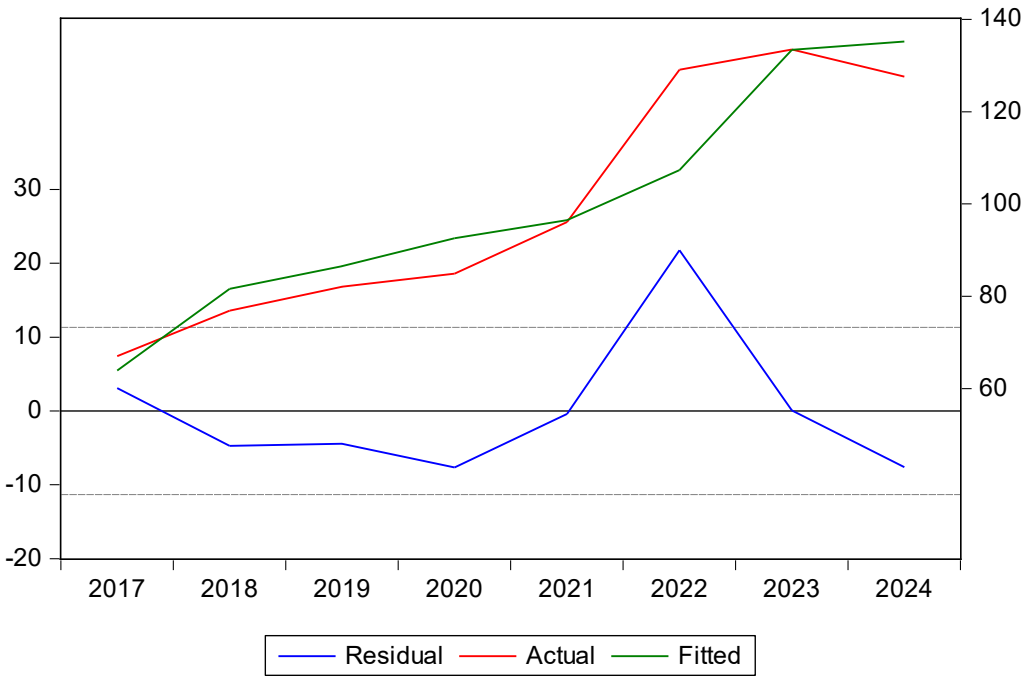

الشكل (2) القيم الحقيقية والقيم المقدرة وقيم الاخطاء الناتجة من تطبيق نموذج انحدار مؤشرات الشمول المالي في الودائع المصرفية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

مما سبق يمكن ان نستنتج أن أكثر العوامل تأثيرا في زيادة الودائع المصرفية كان متغيرا الانتشار المصرفي وانتشار أجهزة الصراف الآلي، بينما متغير الكثافة المصرفية وعلى الرغم من اتجاهها الطردي لكنها لم تظهر أثر معنوي.

اما التفسير الاقتصادي والمالي للأثر الايجابي للنتائج اعلاه فيمكن تبريره في ان زيادة عدد الفروع المصرفية، وزيادة عدد اجهزة الصراف الالي تسهل وصول الزبائن للخدمات المصرفية، ومن ثم زيادة حجم الودائع المصرفي، اما مؤشر الكثافة المصرفية فان زيادة عدد السكان ليس بالضرورة ان يكون عامل ايجابي لان العنصر الحاسم هنا يرتبط بدخل الفرد والوعي المصرفي بالدرجة الاساس للأفراد اكثر من ارتباطه بعدد السكان.

وبذلك نرفض فرضية العدم الفرعية الاولى التي تشير إلى **(عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي واجمالي حجم الودائع عند مستوى دلالة (0.05))**.

5 – 4 تحليل اثر مؤشرات الشمول المالي في الائتمان المصرفي y2

يبين الجدول (6) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال برنامج Eviews لغرض قياس أثر ثلاثة متغيرات مستقلة على المتغير التابع المتمثل بالائتمان المصرفي (Y2) ، هذه المتغيرات المستقلة هي الكثافة المصرفية (X1) ، والانتشار المصرفي (X2) ، وانتشار أجهزة الصراف الآلي (X3)، وذلك اعتمادا على بيانات سنوية جمعت للمتغيرات المدروسة وامتدت للفترة (2017–2024).

الجدول (6) نتائج تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي في الائتمان المصرفي

Dependent Variable: Y2

Method: Least Squares

Date: 08/11/25 Time: 19:28

Sample: 2017 2024

Included observations: 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.343094	0.120304	2.851896	0.0357
X2	6.420303	0.884191	7.261218	0.0008
X3	4.619192	0.463339	9.969366	0.0002

R-squared	0.953445	Mean dependent var	53.13625
Adjusted R-squared	0.934823	S.D. dependent var	13.77001
S.E. of regression	3.515457	Akaike info criterion	5.632213
Sum squared resid	61.79220	Schwarz criterion	5.662003
Log likelihood	-19.52885	Hannan-Quinn criter.	5.431287
Durbin-Watson stat	1.841028		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

ان نتائج الجدول أعلاه تبين أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.953 وهي قيمة تشير إلى أن النموذج استطاع ان يفسر نحو 95% من التباين في الائتمان المصرفي، وهي نسبة مرتفعة جدًا تعكس دقة النموذج في تمثيل البيانات. كذلك بينت النتائج ان معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 بلغ قيمة مساوية الى 0.935 ، وهو ما يشير الى أن قوة التفسير تبقى مرتفعة حتى بعد تعديل عدد المتغيرات. كما بلغت قيمة إحصائية اختبار ديربن–واتسون 1.841، وهذه القيمة قريبة من القيمة التي تدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وهي القيمة (2).

كما تبين النتائج ان معامل اثر الكثافة المصـــرفية (X1) كان طرديا وموجبا مســـاوي الى 0.3431 وهو ذو دلالة إحصـــائية ومعنوية تحت مســـتوى دلالة 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.0357، مما يشـــير الى أن زيادة عدد الفروع نسـبة إلى السـكان يسـهم في تحسـين فرص الوصـول إلى التمويل ويعزز منح الائتمان .وفيما يتعلق بمتغير الانتشار المصرفي (X2) فقد كان له أثر طردي وموجب قوي بلغت قيمته 6.4203 وهي قيمة معنوية عالية تحت مسـتوى دلالة 5% حيث كانت القيمة الاحتمالية له مسـاوية الى 0.0008، وهو ما يشـير إلى أن التوسـع في التغطية الجغرافية للخدمات المصرفية التقليدية يؤدي الى رفع قدرة البنوك على تقديم الائتمان لشرائح أوسع من العملاء.

كما ان متغير انتشـار أجهزة الصـراف الآلي (X3) قد أظهر تأثيرا طرديا وموجبًا اذ بلغت قيمة معامله 4.6192 وهي قيمة ذات دلالة معنوية احصائيا حيث بلغت قيمتها الاحتمالية 0.0002، ونستنتج من ذلك الدور الكبير الذي تلعبه البنية التحتية التكنولوجية في تسـهيل الوصـول إلى الخدمات المالية، وزيادة التعامل مع الحسـابات المصـرفية، ومن ثم تعزيز النشـاط الائتماني .ان الشـكل البياني (3) يوضـح مقارنة القيم الفعلية (Actual) مع القيم المقدّرة (Fitted) إضافة الى قيم الأخطاء او البواقي (Residuals) ويشير الى أن النموذج قد حقق ملاءمة جيدة للبيانات.

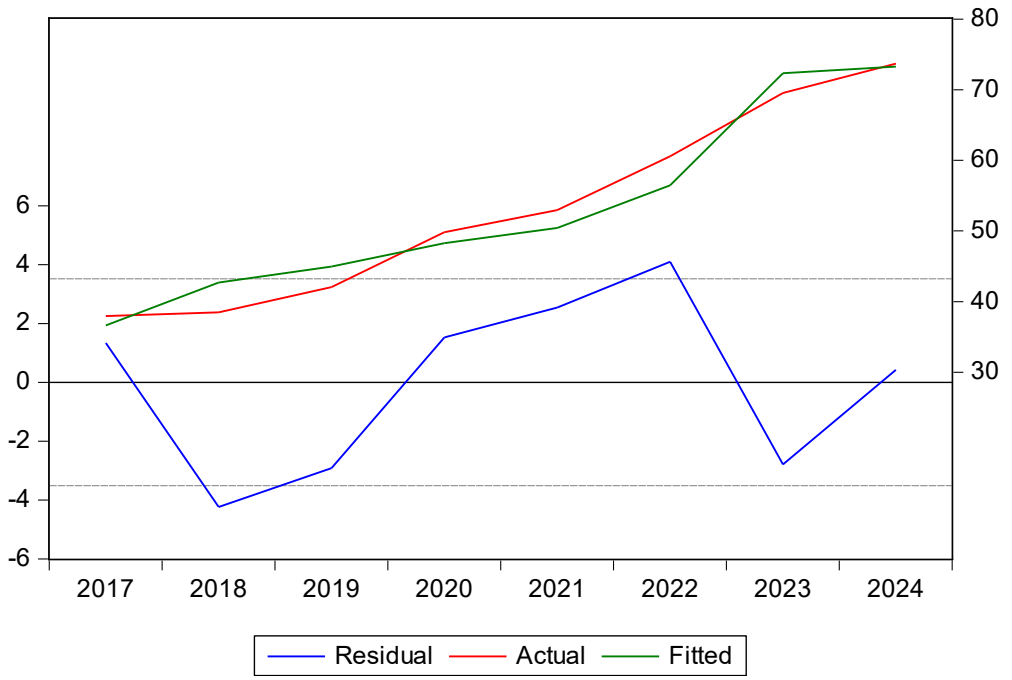

الشكل (3) القيم الحقيقية والقيم المقدرة وقيم الاخطاء الناتجة من تطبيق نموذج انحدار مؤشرات الشمول المالي في الائتمان المصرفي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال ما سبق نستنتج أن جميع العوامل الثلاثة تؤثر طرديا وإيجابيا وبشكل معنوي على نمو الائتمان المصـرفي، ونستنتج أيضا ان كل من الانتشار المصرفي وانتشار أجهزة الصراف الآلي كان لهما الأثر الأكبر في القوة التأثيرية، بينما تبقى الكثافة المصـرفية عاملا داعما ومؤثرا لكنه أقل وزنا نسبيا في تحفيز الائتمان مقارنة بالمتغيرين السابقين.

اما التفسير الاقتصادي والمالي للأثر الايجابي للنتائج اعلاه فيمكن تبريره في ان زيادة عدد الفروع المصرفية، وزيادة عدد اجهزة الصراف الالي تؤدي الى تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية، وزيادة السيولة المصرفية، ومن ثم زيادة حجم الائتمان المصرفي، اما مؤشر الكثافة المصرفية فان زيادة عدد السكان ليس بالضرورة ان يكون عامل ايجابي لان العنصر الحاسم هنا يرتبط في الوعي المصرفي بالدرجة الاساس للأفراد اكثر من ارتباطه بعدد السكان. وبذلك نرفض فرضية العدم الثانية التي تنص على **(عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الشمول المالي واجمالي حجم الائتمان المصرفي عند مستوى دلالة (0.05)).**

6 الاستنتاجات والتوصيات

1.6 الاستنتاجات

1 – ان ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية يشير الى حاجة القطاع المصرفي الى المزيد من الفروع المصرفية، على الرغم من وجود استقرار نسبي في انتشار الخدمات المصرفية بين الفئات السكانية.

2 - وجود مناطق ذات كثافة عالية في توفير خدمة انتشار الصراف الالي بينما مناطق أخرى ذات خدمات محدودة.

3 - يشير متوسط الودائع المصرفية إلى حجم كبير للمدخرات وتشتت تبينه قيمة الانحراف المعياري المرتفع وقد يعود السبب في ذلك الى وجود اختلافات في مستويات الدخل والسيولة خلال السنوات المدروسة.

4 - يشير متوسط الائتمان المصرفي الى وجود نشاط جيد في تمويل المشاريع والاقتصاد على الرغم من وجود تفاوت في القيم والذي تعكسه قيمة الانحراف المعياري.

5 - ان زيادة عدد الفروع نسبة إلى السكان وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في الودائع المصرفية، الا انها تسهم في تحسين فرص الوصول إلى التمويل ويعزز منح الائتمان.

6 - أن أكثر العوامل تأثيرا في زيادة الودائع المصرفية كان متغيرا الانتشار المصرفي وانتشار أجهزة الصراف الآلي، بينما متغير الكثافة المصرفية وعلى الرغم من اتجاهها الطردي لكنها لم تظهر أثر معنوي، ويتضح ذلك من خلال النتائج ان متغير الكثافة المصرفية (X1) بلغت قيمة معامله 0.4427 إلا أن هذا الأثر لم يكن معنوي او ليس له دلالة إحصائية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان القيمة الاحتمالية له التي كانت مساوية الى 0.305 وهي اعلى من 5%، وفيما يتعلق بالانتشار المصرفي (X2) فكان له معامل أثر موجب وطردي بلغت قيمته 13.7617 وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث كانت القيمة الاحتمالية له مساوية الى 0.0048، اما انتشار أجهزة الصراف الآلي (X3) فقد كان أثره موجب وطردي أيضا بقيمة معامل مساوية الى 8.7758 وهي قيمة ذات دلالة معنوية حيث بلغت القيمة الاحتمالية له 0.002 وهي اقل من مستوى الدلالة 5%.

7 - هناك دور كبير تمارسه البنية التحتية التكنولوجية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وزيادة التعامل مع الحسابات المصرفية، ومن ثم تعزيز النشاط الائتماني.

8 - أن جميع العوامل الثلاثة تؤثر طرديا وإيجابيا وبشكل معنوي على نمو الائتمان المصرفي، ونستنتج أيضا ان كل من الانتشار المصرفي وانتشار أجهزة الصراف الآلي كان لهما الأثر الأكبر في القوة التأثيرية، بينما تبقى الكثافة المصرفية عاملا داعما ومؤثرا لكنه أقل وزنا نسبيا في تحفيز الائتمان مقارنة بالمتغيرين السابقين.

2.6 التوصيات

1 – نوصي البنك المركزي بضرورة توفير البنية التحتية الالكترونية، لا سيما استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن توسيع شبكة الانترنيت لما لها من دور كبير في ايصال الخدمات المصرفية بأسرع وقت وباقل كلفة وتسهم في رفع مؤشرات الشمول المالي.

2– نوصي المصارف التجارية بزيادة انتشار الخدمات المصرفية من خلال زيادة عدد الفروع المصرفية لإيصال الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة الى جميع افراد المجتمع، لا سيما المحرومين منها (الذين يعانون من الاستبعاد المالي).

3 – زيادة حجم الائتمان النقدي من خلال تخفيض اجراءات منح الائتمان، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المصرفية، وزيادة الفوائد على الودائع المصرفية من اجل استقطاب اكبر قدر ممكن من المدخرات.

4– زيادة عدد اجهزة الصراف الالي ATM وتوسيع قاعدة انتشارها لتشمل جميع المناطق الجغرافية داخل العراق.

5 – نوصي البنك المركزي بالعمل على زيادة الوعي المصرفي لدى الافراد، لا سيما المستبعدين مالياً من خلال التثقيف المصرفي وتقديم الورش والندوات والحملات الدعائية عن مدى اهمية التعامل المصرفي لما له دور في زيادة الطلب على الخدمات المصرفية ومن ثم تطوير القطاع المصرفي العراقي.

المصادر

1. البكل,أحمد سعيد، (2022)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر, مجلة كلية السياسة والاقتصاد , 15(14) .
2. الفتلاوي, ريام فاضل شاكر, (2019)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي – العراق حالة دراسية, رسالة ماجستير منشورة, جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد,.
3. جاسم، ليلى عبد، (2022)، اثر تطبيق نظام الخدمات الإلكترونية في عمل الصيرفة الإلكترونية/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية المجلد (17) العدد (58).
4. حمدي زهراء صالح، (2022)، واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في العراق فض ظل جائحة كوفيد19- –كورونا، المؤتمر الدولي الحادي عشر الإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية.
5. عبد الله, سمير,(2016)، الشمول المالي في فلسطين, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس), مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي ,AFI.
6. مجيد، حيدر كامل والمنشد وحيدة جبر، (2021)، واقع وسائل الدفع الالكتروني في العراق (2010-2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشر، العدد التاسع والستون.

7. معوض، تغريد مختار سيد، و علم الدين مى محمد. (2021)، "تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة التجارة والتمويل، المجلد الاول، العدد 41،.

8. تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للمدة (2017-2022).

9. Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. & Singer, D., (2017) Financial Inclusion and Inclusive Growth A Review of Recent Empirical Evidence, World Bank Group, Policy Research Working Paper 8040.

10. FUNGÁČOV, Z., & WEILL, L., (2014), Understanding financial inclusion in China, China Economic Review, Vol (34).

11. Kunt, A.D., Klapper, L., (2012). Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex). The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, Policy Research Working.

12. Lenka,S.K.,Barik,R.(2018). A discourse analysis of financial inclusion: postliberalization mapping in rural and urban India. Journal of Financial Economic Policy,10(3), 406 – 42.

13. Nguyen, T., & Du, Q., (2022), The effect of financial inclusion on bank stability: Evidence from ASEAN, Cogent Economics & Finance, 10:1, 2040126.

14. Nkuna, O., & Lapukeni, A.,& Kaude, P. & Kabango, G., (2018), The Role of Commercial Banks on Financial Inclusion in Malawi, Open Journal of Business and Management, 6.

15. Ozili, P., (2023), Measuring financial inclusion and financial exclusion, MPRA paper.

16. Pandey, A., & Kiran, R., & Sharma, R., (2022), Investigating the Impact of Financial Inclusion Drivers, Financial Literacy and Financial Initiatives in Fostering Sustainable Growth in North India, Sustainability, 14, 11061, https://www.mdpi.com/journal/sustainability

17. Schubert, D., (2019), The Impact of Financial Inclusion on Poverty in Low-and Middle-Income Countries, Master en sciences économiques, HEC-Ecole de gestion de l' Université de Liège.

18. Tissot, B., & Gadanecz, B., (2017), Measures of financial inclusion - a central bank perspective, Bank for International Settlements, Bank of Morocco – CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on "Financial Inclusion" Marrakech, Morocco.

شیکاری کاریگەری گشتگیری دارایی لە بەرزکردنەوەی چالاکیی کەرتی بانکی عێراق بۆ ماوەی 2017-2024

پوختە :

گرنگی گشتگیری دارایی لە پشتیوانیکردن لە گەشەپێدانی ئابووریدایە، گشتگیری دارایی بووەتە ئامانجێک کە بانکە ناوەندییەکان هەوڵی بەدەستهێنانی دەدەن، بەمەش چالاکییەکانی کەرتی بانکی بەرز دەکەنەوە بە زیادکردنی ژمارەی خزمەتگوزارییەکانی بانکی و ژمارەی بەکارهێنەرانی ئەو خزمەتگوزارییانە بە کەمترین تێچوو. ئەم توێژینەوەیە ئامانجی پێوانەکردنی کاریگەری پێوەرەکانی گشتگیری دارایە لەسەر بەرزکردنەوەی چالاکییەکانی کەرتی بانکی عێراق، بۆ گەیشتن بەو ئامانجە، داتای ساڵانەی کەرتی بانکی عێراق بۆ ماوەی (٢٠١٧-٢٠٢٤) بەکارهێنراوە ، کێشەی توێژینەوەکە بەم شێوەیە داڕێژراوە: (ئایا پێوەرەکانی گشتگیری دارایی کاریگەرییان لەسەر بەرزبوونەوەی چالاکیی کەرتی بانکی عێراقی هەیە؟) بۆ تاقیکردنەوەی گریمانەی توێژینەوەکە، بەرنامەی EViews بەکارهێنراوە بۆ پێوانەکردنی کاریگەریی گۆڕاوە سەربەخۆکە (بەشداری دارایی)، کە بە نیشاندەرەکانی (چڕی بانکی، بڵاوبونەوەی بانکی، و هاتنە ناوەوەی ATM) نوێنەرایەتی دەکرێت، لەسەر گۆڕاوە وابەستە کان کە بریتیە لە (بەرزکردنەوەی چالاکیی کەرتی بانکی)، کە نوێنەرایەتی دەکرێت بە پێوەرەکانی (کۆی قەبارەی پارە دانراوەکان و کۆی قەبارەی قەرزەکان). توێژینەوەکە گەیشتە کۆمەڵێک دەرئەنجام کە گرنگترینیان بوونی پەیوەندییەکی ئاماری گرنگە لە نێوان پێوەرەکانی گشتگیری دارایی (X1, X2, X3) و پێوەرەکانی بەرزکردنەوەی چالاکیی کەرتی بانکی عێراقی (Y1, Y2, Y3)،لە ئاستی گرنگی 0.05 (Y2)، توێژینەوەکانی ئێستا پێشنیاری پێویستی دابینکردنی ژێرخانی بانکی ئەلیکترۆنیە بە زیادکردنی هۆشیاری بانکی لە نێوان هەموو ئەندامانی کۆمەڵگادا، بەتایبەتی ئەوانەی بەدەست دوورخستنەوەی داراییەوە دەناڵێنن، هەروەها زیادکردنی ژمارەی لقەکانی بانک و ATM بە مەبەستی زیادکردنی پارەی دانراوی بانکی و دواتر پێدانی قەرزی بانکی زیاتر، دواجار دەبێتە هۆی پەرەپێدانی کەرتی بانکی لەعێراقدا.

کلیلە وشە: گشتگیری دارایی، بوژاندنەوەی کەرتی بانکی عێراق.

Analysis of the impact of financial inclusion in enhancing the Activity of the Iraqi banking sector for the period 2017-2024

Abstract

The importance of financial inclusion lies in supporting economic development, as financial inclusion has become a goal that central banks seek to achieve, and thus enhance the activity of the banking sector by increasing the number of banking services and increasing the number of users of these services at the lowest possible cost. The research aims to measure the impact of financial inclusion indicators on enhancing the activity of the Iraqi banking sector. To achieve the research objective, annual data for the Iraqi banking sector for the period (2017-2024) were used. The research problem was formulated, which refers to the following question (Do financial inclusion indicators affect enhancing the activity of the Iraqi banking sector?) To test the research hypothesis, the EViews program was used to measure the impact of the independent variable (financial inclusion) represented by its indicators (banking density, banking spread, and ATM spread), on the dependent variable (enhancing banking sector activity) represented by its indicators (total volume of deposits, total volume of loans). The research reached a set of results, the most important of which is the existence of a statistically significant impact relationship between financial inclusion indicators (X1,X2, X3) and indicators of enhancing the activity of the Iraqi banking sector (Y1, Y2) at a significance level of (0.05). The current research recommends the necessity of providing electronic banking infrastructure, increasing banking awareness among all members of society, especially those who suffer from financial exclusion, as well as increasing the number of banking branches, and increasing ATM machines with the aim of increasing bank deposits, and then granting more bank credit to reach the development of the Iraqi banking sector.

Keywords: financial inclusion, revitalizing the Iraqi banking sector.